وسط ترقب الـ

الأوامر الملكية على أرض الـ

فيما بدأ تنفيذ الأوامر الملكية على الأرض وصلت القروض الاجتماعية لبنك التسليف والادخار -في أحدث إحصائية- إلى ٢٨ مليار ريال، منها قرض الزواج والترميم ومشروعات الشباب وغيرها. وتنوعت دعم مشروعات الشباب في عدة مجالات؛ منها إقرض تكاليف ٩٠٠ سيارة أجرة، و١٢٠ حافلة نقل، إلى جانب القروض المهنية «خياطة» للسيدات بإجمالي ٢٣٦ قرضا، فيما وصلت القروض المهنية للرجال إلى ١٧٢٨ قرضا في مجالات السباكة والحلاقة وغيرها، ويصل مجموع تلك القروض إلى ١٧٢٨ قرضا. أما قروض المشروعات الصناعية فوصلت إلى ٧٠ مشروعا، منها مشروع نسائي واحد، كما أن المشروعات الخدمية الرجالية بلغت ٤٥ مشروعا، والنسائية ٤١ مشروعا، أما التعليم المبكر فخصص قروضه للسيدات ٣١٧ مشروعا، فيما وصلت المشاريع التمويلية إلى ثلاثة مليارات ليصل مجمل قروض المشروعات ١٨ مليار ريال، كما توسعت قروض بنك التسليف الاجتماعية والمشروعات الشبابية بعد صدور الاوامر الملكية المتضمنة قرارات برفع ميزانية بنك التسليف إلى ٣٠ مليار ريال.

خطوات و إجراءات التقديم في البرنامج

يقوم المواطن أولا بتسجيل حسابه في البرنامج و سيتم إرسال رسالة له عن طريق الجوال تحتوي على اسم المستخدم و كلمة المرور و رمز التفعيل الخاصه به .يستخدم المتقدم رقم الهوية و كلمة المرور للدخول على حسابه و بعد ذلك سيطلب منه ادخال رمز التفعيل لتفعيل حسابه.بعد أن يقوم المتقدم بتفعيل حسابه سيكون لديه القدرة على التقديم على نوع واحد من أنواع القروض الاجتماعية (زواج - أسره - ترميم) .عند الانتهاء من التقديم على نوع من انواع القروض سينتظر العميل مراجعة الطلب من قبل الفرع.بعد مراجعة الطلب من قبل الفرع سيتم تحديد حالة الطلب إما بالرفض أو بالقبول المبدئي.

في حالة تم قبول الطلب مبدئيا سيتم تحديد موعد و ارساله للمتقدم عن طريق الجوال لتسليم المستندات في الفرع ومطابقتها مع طلبه الالكتروني.في حالة حصول المتقدم على موعد في أحد الفروع عليه الاطلاع على المعلومات في صفحة المستندات المطلوبة للاستعداد للموعد.

آلية توزيع المساكن

وبخصوص الآلية التي ستعتمد في توزيع وحدات الأوامر الملكية على مستحقيها أفاد حمد بن علي الشويعر رئيس اللجنة الوطنية العقارية المنبثقة عن مجلس الغرف التجارية الصناعية بأنه لا يوجد آلية أو معايير محددة لتوزيع الوحدات السكنية التي ستنفذها وزارة الإسكان على المواطنين إلا أن هناك شركة استشارية ألمانية تعاقدت منذ أكثر من ٦ أشهر تقريباً مع الوزارة (الهيئة العامة للإسكان سابقا) لإعداد خطة استرتيجية للإسكان في المملكة، وهي مازالت مستمرة في إعدادها حتى الآن، وقد تتضمن هذه الخطة الآلية أو الضوابط التي سيتم على أساسها توزيع الوحدات السكنية على المواطنين خاصة

مشارع السعودي

مواقع.. خطوات ومخاوف وآمال

الـ٥٠٠ ألف وحدة التي نصت عليها الأوامر الملكية الأخيرة بقيمة تقدر بـ٢٥٠ مليار ريال. وذكر الشويعر أن اللجنة الوطنية العقارية ستعمل خلال الفترة المقبلة على إعداد تصور للآلية المقترحة أو الضوابط التي يمكن الاستعانة بها عند توزيع الوحدات السكنية على المواطنين حيث سيتم تقديمها مباشرة إلى الدكتور شويش بن سعود الضويحي وزير الإسكان.. مشيرا إلى أن الشركة الألمانية المكلفة بإعداد خطة استراتيجية للإسكان في المملكة رصدت آراء اللجان العقارية في مختلف الغرف التجارية إضافة إلى آراء العقاريين والمهندسين في معظم مناطق المملكة الرئيسة. ويرى الشويعر أن يتم التنسيق مع الإمارات والمحافظات لتحديد الفئات المستحقة للمساكن التي ستنفذها وزارة الإسكان إضافة إلى الجمعيات الخيرية بحيث تكون الأولوية للمتقدمين منذ سنوات طويلة لصندوق التنمية العقارية للحصول

مخاوف وآمالفيما يسجل المواطن السعودي عددا من هواجسه حيال بعض الأوامر فيرى بعضهم بخصوص الأمر الملكي رقم أ/٦٣ في ١٤٣٢/٤/١٣ هـ القاضي بإعتماد بناء (٥٠٠ ألف) خمسمائة ألف وحدة سكنية في كافة مناطق المملكة وتخصيص مبلغ أجمالي لذلك قدرة (٢٥٠ مليار) مائتان وخمسون مليار ريال، أنه تم إعداد التصاميم المعمارية للوحدات السكنية المطلوبة، وخاصة بالقرى والهجر ولم يتم النظر للمحتاجين بالمدن الكبيرة، فلكي تحقق وتلبي تلك الأوامر احتياجات المواطن يجب أن يكون هناك توزيع بشكل متوازن بين مدن المملكة حسب الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي للمملكة، فنرى أن يكون توزيعها بشكل أفضل على المدن التي يرتكز بها أكبر كثافة من المواطنين، فلابد أن يكون هناك دراسة شاملة وكاملة بشكل أفضل لتوزيع تلك الوحدات السكنية لتعم الفائدة للجميع بشكل أفضل، ويمكن الاستفادة من الدراسات التي قامت بها وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال التعداد العام للسكان والمساكن عام ١٤٣٠ هـ للتعرف على عدد السكان الذين لا يملكون مساكن والمدن التي تضمهم ليتم بعد ذلك توزيع تلك المواقع بناء على ذلك. أما الأمر الملكي رقم أ/٦٦ في ١٤٣٢/٤/١٣ هـ القاضي بتوفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة للمواطنين واعتماد مبلغ (١٦) مليار ريال لتنفيذ وتوسعة عدد من المدن والمستشفيات الصحية في عدد من مناطق المملكة، فهذا يتطلب الإخلاص بالعمل من قبل القائمين بالشئون الصحية وأن تساهم تلك المبالغ المخصصة لها بالحد من الضغط على المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير متطلبات الصحة والتي تحد من الازدحامات والتأخير في المواعيد للمراجعين لتلك المواقع، كما أننا نرى أن يثمن أصحاب المستشفيات والمراكز الخاصة أمر خادم الحرمين الشريفين برفع الدعم المالي لهم إلى ٢٠٠ مليون ريال وذلك بتخفيض الأسعار للعلاج.